

كوٲمارى عىراق
داد كاى بالآى ئىتتىجادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٦

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن ومحمد رجب الكبيسي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعى: (و . س . ف) وكيله المحامي (ح . ص . ك) .

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته وكيله الموظفين الحقوقيان (س . ط . ي) و
(ه . م . س) .

الشخص الثالث: (ل . ص . م) .

الادعاء:

ادعى المدعى ان الشخص الثالث (ل . ص . م) هي زوجته وسبق وان اقامت دعوى للمطالبة بالتفريق امام محكمة الاحوال الشخصية في البيع بعدد (٣٨٣٩/ش/٢٠١٦) وفقاً للمادة (٥/٤٠) من قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وحيث ان المادة انفاً تتعارض مع ثوابت الاسلام حسب الادعاء ولكون المدعى و الشخص الثالث زوجته (ل . ص . م) من المسلمين فقد طلب الحكم بعدم دستورية المادة (٥/٤٠) من قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل كونها تتعارض مع ثوابت الاسلام وفقاً لأحكام المادة (٢/الاولأ) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وطلب ايضاً رد دعوى الشخص الثالث المنظورة امام محكمة الاحوال الشخصية في البيع وبعد تسجيل الدعوى وتعيين موعد للمرافعة فقد حضر وكيل المدعى وكرر طلباته وطلب الحكم وفق عريضة الدعوى وحضر وكيل المدعى عليه وكررا ما جاء باللائحة الجوابية المقدمة منهما بتاريخ ١٥/٦/٢٠١٦ وطلبا رد الدعوى للأسباب الواردة فيها ومنها عدم بيان ماهية الثوابت الاخلاقية التي تتعارض مع احكام المادة المطعون بعدم دستورتها وان القصد من تشريعها هو لحماية وتنظيم الحياة الزوجية واعطاء الحق للزوجة بطلب التفريق اذا ما حصل الزواج بخلاف ما نص عليه قانون الاحوال الشخصية التي تتطلب استحصال اذن المحكمة للزواج بزوجة ثانية

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآبي ئبنتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٦

وبيان السبب المشروع والكفاية المالية واكملت المحكمة تحقيقاتها وافهم ختام المرافعة وافهم القرار
عنناً .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعي يطعن بعدم دستورية المادة
(٥/٤٠) من قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل لتعارضها مع ثوابت الاسلام
وفقاً لأحكام المادة (٢/اولاً/أ) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ورد دعوى الشخص الثالث
المرقمة (٢٠١٦/ش/٣٨٣٩) المنظورة امام محكمة الاحوال الشخصية في البيع ، وتجد المحكمة
الاتحادية ان الشخص الثالث (ل . ص . م) وهي زوجة المدعي لا تصلح خصماً في الدعوى اذ أن
الخصم يجب ان يترتب على اقرار حكم بتقدير ثبوت الدعوى وذلك عملاً بحكم المادة (٤) من قانون
المرافعات المدنية المرقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل واذا كانت الخصومة غير متوجهة فتحكم المحكمة
من تلقاء نفسها برد الدعوى عملاً بحكم المادة (٨٠) من نفس القانون ، اما بشأن طلب المدعي برد
الدعوى المرقمة (٢٠١٦/ش/٣٨٣٩) المنظورة امام محكمة الاحوال الشخصية في البيع فإن النظر
بهذا الطلب يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من
الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وتكون الدعوى
موجبة للرد من جهة عدم الاختصاص وفيما يتعلق بطلب المدعي الحكم بعدم دستورية المادة
(٥/٤٠) من قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٦٩ المعدل التي اجازت للزوجة طلب
التفريق اذا تزوج الزوج بزوجة ثانية بدون اذن من المحكمة فتجد المحكمة الاتحادية العليا ان هدف
المشرع من وضع هذا النص هو لأغراض تنظيم الزواج بأكثر من زوجة واحدة وان من حق الشارع
تقييد المباح اذا ما وجد ذلك في مصلحة المجتمع ومراعاة لتمامه وكذلك فقد اتجه المشرع لوضع
قيد على تعدد الزوجات بأن يكون ذلك بأذن المحكمة واعطى الحق للزوجة الاولى بطلب التفريق اذا
حصل خلاف ذلك وعليه فإن المحكمة الاتحادية العليا تجد ان لا تعارض مع نص المادة المطعون
بعدم دستورتها مع ثوابت الاسلام ولا مع النصوص الدستورية ، عليه قرر الحكم برد دعوى

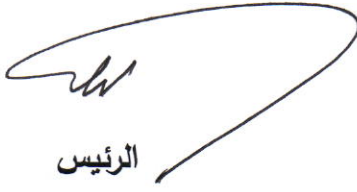


كوٲمارى عىراق
داد كاي بالآى ئىبتىجادى

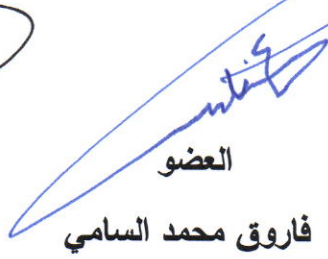
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٦

المدعى وتحميله المصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعى عليه رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته مبلغاً وقدره مائة الف دينار يقتسمانه مناصفة وصدر القرار بالاتفاق باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وافهم عنناً في ٢٣/٨/٢٠١٦ .


الرئيس

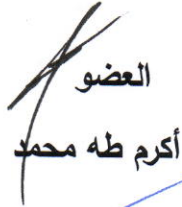
مدحت المحمود


العضو

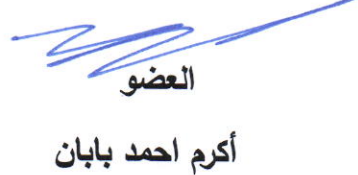
فاروق محمد السامى


العضو

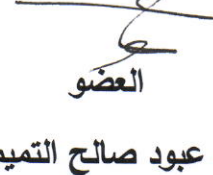
جعفر ناصر حسين


العضو

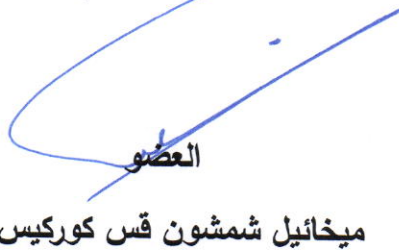
أكرم طه محمد


العضو

أكرم احمد بابان


العضو

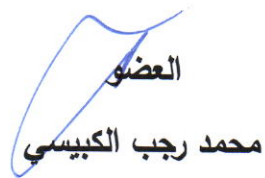
عبود صالح التميمي


العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو

حسين أبوالتمن


العضو

محمد رجب الكبيسي

